

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي بالوادي



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



ينظم :

الملتقى الدولي الأول حول :

**النظام الحاسبي الهالي الجديد NSCF**

**في ظل معايير الحاسبة الدولية**

**تجارب ، تطبيقات وأفاق**

يومي : 17 - 18 جانفي 2010

بالقرب الجامعي الجديد الشط



المركز لجامعي الولد ي

كلية العلو الاقصادي والعام التجارية و علوم اسيير

## الملقى العمي اللى الأول

حول النظم المحسبي والمالي لجديد ي بل معاير لمحاسبة

الدولية

تجارب، تطبيقات و أفاق

يومي : 17 و 18 جانفي 2010

اسم المشترك : يحيوي مفيدة

التخصص: تسيير المؤسسات

الرتبة: دكتوراة دولة

الوظيفة: أستاذة محاضرة

المؤسسة/الجامعة: محمد خيضر- بسكرة

اسم المشترك :. عريف عبد الرزاق

التخصص: تسيير المؤسسات

الرتبة: ماجستير

الوظيفة: أستاذ مساعد

المؤسسة/الجامعة: أم البواقي

## أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة

د. مجاوي مفيدة

عرف عبد الرزاق

### المقدمة:

فرضت تغيرات محيط المؤسسات الإقتصادية في عالمنا المعاصر جملة من التطورات المتسارعة ذات التأثير على حياة ونمو المؤسسات واستقرارها. حيث ألزم هذا التغيير مسيري المؤسسات على سرعة التأقلم والأخذ بعين الإعتبار للمستجدات وتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وخاصة بين منافسيها. ولما كانت المؤسسات تتعامل مع عدة أطراف تهتم بوضعيتها انطلاقا مما تحققه من نتائج، فإن المتعاملين، سواء كانوا زبائن، موردين، مستثمرين، مقرضين، مساهمين، منافسين، مسيرين... الخ، هم جميعا يهتمون بوضعية المؤسسة وما تعلن عنه في صورة معلومات محاسبية ومالية وذلك بغية الحكم على وضعيتها وقياس أدائها.

من الأساليب المعتمدة في عمليات التقييم نذكر التحليل المالي الذي يمكن من إبراز الوضع المالي وقياس الأداء وإظهار مواقع القوة والضعف وتحديد أماكن الخلل قصد تصحيحها. فمن المتغيرات البارزة ، حاليا، ما تم وضعه في الجانب المحاسبي، حيث ظهرت المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS التي تم الوصول إليها بشكل تدريجي في الدول المتقدمة ويطلب تطبيقها في دول العالم الثالث كالجزائر مثلا، التي تسعى إلى وضع نظام مالي محاسبي يتجاوب مع ما هو مطلوب منها. لا بد وأن هذا التطبيق سيقدم تغييرا للنظام المحاسبي المطبق حاليا في المؤسسات الجزائرية، كما ستكون له آثارا في التحليل المالي.

ستتمحور هذه المداخلة حول هذا الجانب، أي ما ستقدمه هذه المعايير الجديدة في جانب التحليل

المالي؟

## 1- تقييم الأداء والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية :

يشتمل تقييم الأداء على معاينة وفحص دور وتنظيمي لأداء المؤسسة الاقتصادية بصفة تسمح بتحديد رؤية واضحة عن وضعية المؤسسة، حيث نخلص جراء عملية التقييم إلى وضع المقاييس العاجلة الواجب اتخاذها للقيام بالتعديلات أو التصحيحات التي تهدف إلى الرفع من الكفاءة والمردود الإجمالي للمؤسسة الاقتصادية بناء على أحد الأساليب العلمية المنتهجة في عمليات التقييم التي تتبناها المؤسسة من حين لآخر. أما الهدف من عملية التقييم فهو متابعة المؤسسة لنشاطها ومعرفة توجهها المستقبلي، حيث أن معرفة وضعها في بيئتها التنافسية انطلاقاً من تقييم أدائها يمكنها من اكتشاف التهديدات التي تواجهها والفرص المتاحة لها لاقتناصها واكتسابها وتحويلها إلى ميزة تنافسية. ولن تتمكن المؤسسة من تحقيق ميزات تنافسية ولا الفهم الجيد للتغيرات الحاصلة في بيئتها التنافسية، ما لم تكن تعتمد على نظام يسمح لها بكشف انحرافات السلبية والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها واقتناص الفرص المتاحة. إلا أن هذا يتطلب من المؤسسة إتباع استراتيجية تقييمية تساعدها على تحقيق كامل أهدافها. وتظهر أهمية تقييم الأداء من خلال:

1. أنه يمنح للمؤسسة أحسن الوسائل لتحديد الفوارق واقتراح مقاييس التصحيح والتعديل في حالة تفضيلها لمراقبة النتائج عوضاً عن مراقبة الأساليب والطرق المنتهجة، وبالتالي فإنه من الضروري قياس النتائج المحققة مع النتائج المتوقعة؛
2. تقييم الأداء يعطي ميلاداً لنظام التنشيط والتحفيز المتعلق بالأداء، قد يكون هذا التنشيط حصولها على تمويل احتياجاتها بشروط خاصة تُتيح لها إنتاج سلع وخدمات بأسعار تنافسية؛
3. يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج ورسم الخطط المستقبلية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها مستقبلاً وذلك على ضوء النتائج المحصل عليها إثر عملية التقييم؛
4. يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي السليم، إذ من الأهمية بمكان معرفة المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطة المستقبلية، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية؛

أصبح من الضروري على المؤسسات التي تريد البقاء أن تنتهج الأساليب العلمية التقييمية وتطبيقها بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية، ومنها أسلوب التحليل المالي وماله في معالجة المعلومات والبيانات المالية، التي تعتبر بمثابة مخرجات النظام المحاسبي بالنسبة للمؤسسة. إلا أن الدراسات تؤكد على أن التحليل المالي كأسلوب علمي غائب أي غير مطبق في المؤسسة الجزائرية ماعداً بعض النسب المالية

التي تكون محتواة في بعض برمجيات الإعلام الآلي التي يتعامل بها بعض المحاسبين التي يستعملونها أثناء امساکهم لحسابات المؤسسات؛

وما اختيارنا لأسلوب التحليل المالي إلا سعيًا منا للفت النظر لهذا الأسلوب التقييمي والذي تنتهجه المؤسسات ولكن بطريقة غير علمية، ولإبراز كيفية مساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي، خاصة وأن هذه المساهمة مازالت نسبية وضعيفة نتيجة عدم تطبيقه بفعالية، وبغرض تغيير النظرة حول هذا الموضوع لتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه والتي من بينها تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، خاصة مع ظهور المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

## 2- المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر:

للاشارة، فإن المعايير المحاسبية الدولية لم تظهر في مؤسسات الدول المتقدمة مرة واحدة وبشكل واضح كما هي عليه الآن، بل إن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) انتهجت في البداية منهج التبعية في تطوير المعايير، إذ كانت حتى سنة 1997، تكلف أي من المجالس الوطنية باعداد مشروع معيار دولي، أو تختار معالجة محاسبية تبناها من قبل أي من المجالس الوطنية وتحاول أن تجد لها قبولا من أعضائها كما هي أو بعد ادخال تعديلات بسيطة ثم تصدر بها معيارا محاسبيا دوليا. وبدأ القبول العالمي من جانب منظمات مالية عالمية في أواخر التسعينات، وأتت ضغوط هذه الهيئات ثمارها باعادة هيكلة اللجنة في 2001 كهيئة مستقلة دورها ابتكاري لتطوير معايير دولية جديدة.

أما بالنسبة للجزائر، جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي المالي. وتقرر تطبيقه آنذاك في المؤسسات الجزائرية في سنة 2009، دون أن يتم ذلك وأجل الى سنة 2010.

ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص " المحاسبة المالية" وكذا شروط وكيفيات تطبيقه. أتى هذا القانون في شكل 7 فصول و 43 مادة. الشيء المميز في هذا القانون هو تسميته، حيث يظهر بـ " المحاسبة المالية" وهي تسمية ذات دلالة مهمة، حيث نظام المعايير المحاسبية الجديدة مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر منه بالجانب المحاسبي. حيث نجد، دوماً، أن كل عنصر مطالب تسجيله بقيمته الحقيقية، وكثيرا ما تستبعد تلك القيمة المحاسبية المعمول بها سابقا في الأنظمة المحاسبية القديمة ونذكر منها PCN (المخطط المحاسبي الوطني). إضافة الى اهتمامه بالتحليل المالي، أما عن أهم وثائق التحليل المالي؛ فتمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة. فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج كما تتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمؤسسة. ففي المادة 25 من الفصل الرابع من الجريدة الرسمية المذكورة أعلاه و الخاص بالكشوفات المالية، نجد أن الكشوفات المالية والمستوحاة من النظام المحاسبي والمالي العالمي وهي :

1. الميزانية
2. حسابات النتائج
3. جدول سيولة الخزينة
4. جدول تغير الأموال الخاصة
5. ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

### 3- عوائق تطبيق المعايير المحاسبية:

1. لعل أهم عائق ستواجهه المؤسسات عند تطبيق هذه المعايير هو عائق المعلومات؛ فالعيب ليس تماما في المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ولا في كيفية تطبيقها بقدر ما هو في صحة وتحديث البيانات أو خطئها، خاصة اذا ما توفر برنامج اعلام آلي ويكفي أن نكون له قاعدة بيانات يستخدمها ويقدم النتائج المطلوبة، اضافة إلى أنه يقدم إمكانية إدخال ومعالجة كل تغيير قد يطرأ فجأة.
2. عائق عدم وجود البورصة التي تنتمي إليها المؤسسات وتكون أسهمها متداولة فيها، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة حيث تجبر كل مؤسسة منتمية الى البورصة على نشر كافة وثائقها المالية وتكون تحت تصرف كل الأطراف المهتمة بالمؤسسة المعنية، وبالتالي تظهر القيم الحقيقية لأسهمها وأصولها وخصومها ونتائجها.
3. العائق السابق سيكون له انعكاسا كبيرا في تحيين قيم عناصر المؤسسة (الأصول وخصوم وسيولة المؤسسة) وهو الأساس الذي ستقوم عليه المعايير الجديدة.

### 4- انعكاسات معايير IFRS على التحليل المالي:

قد يبدو الإنتقال إلى المعايير IFRS بأنه يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والحصول في جزأين أحدهما جاري والآخر غير جاري سيبين تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية. ستسهل معايير IFRS عملية التحليل للأسباب التالية:

- ü ستكون صورة أوضح وأدق عن الإستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- ü هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الإعتبار للأصول؛ ففي إطار المعايير IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.
- ü كما أن النظرة بالتفصيل التي كان يعتمد عليها التحليل المالي تضيع من جراء فكرة إمكانية تعويض بعض الأصول أو القروض المرتبطة ببعضها التي تطبقها بعض معايير IFRS.
- ü يقدر المعيار IAS16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم (immobilisation corporelle) الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية.

ü بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.

ü معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعترف بالنتيجة الاستثنائية.

ü كما ان هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة.

ü وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

ü فالملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة (أو جدول سيولة الخزينة حسب الجريدة الرسمية) مقارنة بالميزانية. لذا ارتأينا أن نخصص الجزء الموالي لجدول تدفقات الخزينة.

#### 5- مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداما للأموال، وتلك التي تعتبر مصدرا لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية.

ويعتبر كشف التدفق النقدي عبارة عن مجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة<sup>(1)</sup> خلال فترة معينة. كما يمكن تعريفها على أنها صافي المحصلات المتولدة على النشاط<sup>(2)</sup>. بناء على الانتقاد الأساسي لجداول التمويل والمتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكيل الخزينة يمكننا تحليل التدفقات المالية والذي يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في:

أ- **تدفقات دورة الاستغلال:** يحدد المعيار IAS7 الأنشطة التشغيلية بأنها الأنشطة التي تولد مداخيل للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الإستثمار والتمويل. تؤدي معايير IFRS/IAS إلى التعرف أكثر على النواتج والأعباء التي ليس لها مقابلا نقديا: أعباء ناتجة عن منح الخيارات (stocks options)، تغير القيمة الحقيقية أو ضياع القيمة لبعض العناصر... الخ . تتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة وتتمثل هذه التدفقات في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة.

(1) حمزة الشميخي، إبراهيم الجزائري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الاولى، 1998، ص81.

(2) السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص138

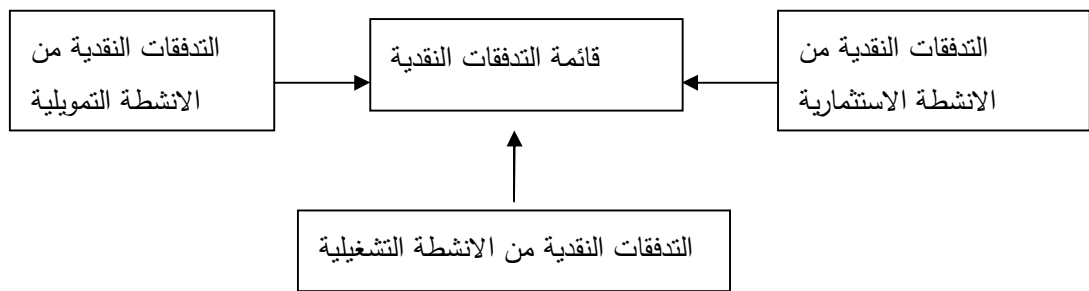
وللاشارة فان تدفق خزينة الاستغلال يرتبط أساسا بالخزينة وبالتالي فهو مؤشر لا يتأثر بالتدفقات الغير نقدية كمخصصات الامتلاك والمؤونات واعادة تقييم المخزونات،وتسديد المصاريف الموزعة على عدة سنوات أما عن التدفق الذي يغذي وظيفة الاستغلال فهو القدرة على التمويل الذاتي.

**ب - تدفقات الاستثمار:** في هذه النقطة سنعلم بين نفقات الاستغلال التي تتركز على دورة واحدة تتمثل في زمن دورة الاستغلال،وتتمثل في شراء مواد أولية،مصاريف مستخدمين ...الخ.

اما عن نفقات الاستثمار فتتميز بضخامة الاعتماد المالية هذا من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال.

**ت - تدفقات التمويل:** إن تدفقات الخزينة للتمويل هي نتيجة للتدفقات التشغيلية والإستثمارية . فإذا كان النشاط لا يتمكن من تمويل ذاتي لمجموع الإستثمارات، فيجب الحصول على الموارد المالية الخارجية. كما أن هذا التدفق ناتج عن اختيارات وعوائق التمويل. تمول الاحتياجات المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية الناتجة عن المصدرين الرئيسيين ألا وهما دورة راس المال،ودورة الاستدانة.

**الشكل رقم (1):** آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية.



**المصدر:** منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان، 2000، ص144

لغرض إعداد كشف التدفق النقدي لابد من توافر قائمتين من قوائم المركز المالي وجدول حسابات النتائج للسنة المراد إعداد كشف التدفق النقدي عنها. ويتم وفقا للمراحل الآتية:

1. المرحلة الأولى: إجراء الفرق بين ميزانيتين اقتصاديتين لفترتين متتاليتين ثم تحليل حسابات النتائج من أجل حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالخزينة.

2. المرحلة الثانية: توزيع التدفقات المالية وفقا لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.

3. المرحلة الثالثة: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخزينة المستخدم.



**الجدول رقم(1): نموذج لجدول التدفق النقدي (جدول الخزينة )**

بنية جدول الخزينة
<b>عمليات الاستغلال</b>
القدرة على التمويل الذاتي
التغير في رم ع
تدفق خزينة الاستغلال (FTE)
<b>عمليات الاستثمار</b>
التحصل على الاستثمار
التنازل على الاستثمار
تدفق خزينة الاستثمار (FTI)
<b>عمليات التمويل</b>
الزيادة في راس المال
أرباح أسهم موزعة
قروض جديدة
تسديد القروض
تدفق خزينة التمويل (FTF)
تدفق الخزينة الإجمالي (FTE+FTI+FTF)

Pierre Pauchere ,**Mesure de la performance financiere de l'entreprise** ,  
OPU, Alger.1993,P 125.

من البنية السابقة يجب أن يغطي تدفق خزينة الاستغلال لتدفق خزينة الاستثمار بمعنى يجب أن يكون تدفق خزينة الاستغلال اكبر من تدفق خزينة الاستثمار حتى يكون أداء المؤسسة في وضعيته المثلى، أما إذا كان التدفق النقدي للاستغلال اصغر من الصفر (سالب) فهي في حالة عجز<sup>(3)</sup>.

من العلاقة الأخيرة:  
**الخزينة = خزينة دورة الاستغلال + خزينة دورة الاستثمار + خزينة التمويل.**

يمكن صياغة نموذج لجدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات وهو بدوره يبين طريقة حساب خزينة كل دورة.

<sup>(3)</sup> Pierre Pauchere ,**Mesure de la performance financiere de l'entreprise** , OPU, Alger1993,P125.

**الجدول رقم (2): جدول تدفقات الخزينة متعدد السنوات**

N+2	N+1	N	التدفقات المالية
			القدرة على التمويل الذاتي - التغيير في الاحتياج في رم ع
			= خزينة الاستغلال (أ)
			التنازل على الاستثمارات -حيازة الاستثمارات
			=خزينة الاستثمار (ب)
			الرفع في الأموال الخاصة - مكافأة رأس المال
			خزينة الأموال الخاصة (ج)
			قروض جديدة - تسديد القروض
			خزينة الاستدانة (د)
			خزينة التمويل (هـ = ج+د)
			الخزينة الإجمالية (و = ا+ب+ج+هـ)

**المصدر:** يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006، ص 122  
ان هذا الجدول يشرح تغيرات الحادثة في الخزينة والملاحظة في الميزانية. فهو يقدم معلومة جديدة مقارنة بالميزنتية وجدول حسابات النتائج؛ فالميزانية وثيقة ساكنة توضح ممتلكات المؤسسة في تاريخ الاقفال، وجدول حسابات النتائج هو وثيقة ديناميكية، بينما جدول التدفقات يشرح تغيرات الخزينة من خلال تقديم تدفقات الخزينة الحاصلة في هذه الفترة: ماتم تقديمه في رأس المال، تسديد القروض، الاستثمارات...الخ، مما يعطي نظرة ديناميكية عن الميزانية.

**6 - انعكاسات معايير IFRS على مؤشرات التحليل المالي:**

توفر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات جدول حسابات النتائج وبيانات التدفقات النقدية، وهذا ما أكدته دراسة (1988 Lielke and Giacomine) ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي<sup>(4)</sup>:

<sup>(4)</sup> منير محمد شاكر، واخرون، مرجع سابق، ص 164

## أ - المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية:

يمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات التي تساعدنا في عملية التقييم وذلك إعتقادنا على قائمة التدفقات النقدية ونعرض فيما يلي مجموعة من المؤشرات.

### U مقاييس جودة الربحية:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

2. مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) ÷ صافي الدخل

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي .

3. نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي المبيعات وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

### U مقاييس جودة السيولة:

1. نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو ببواسطة أدوات الملكية.

2. مؤشر التدفقات النقدية الضرورية: وتقاس هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية  
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية

3. نسبة الفائدة المدفوعة وتحسب انطلاقا من العلاقة أدناه:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية  
تدل النسبة الأخيرة على تسديد الفوائد اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر الى مشاكل في ندرة السيولة.

U ظهور مؤشرات لجميع جوانب التحليل المالي من الهيكل المالي، الربحية، تدفقات الخزينة وغيرها،

ونذكر على سبيل المثال EBITa, EBITda، التدفق النقدي التشغيلي (= EBITda - التغيير في

الإحتياج في رأس المال العامل)، تدفق الخزينة للنشاط وغيرها.

## 7- فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة:

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات بـ:

- ü تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط، حيث نعلم أن بقاء واستمرارية المؤسسة هو مربوط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها.
- ü تقييم المجهود المبذول في الإستثمار أثناء فترة التحليل، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الإستثمار أو أنها موسمية؟
- ü يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها.
- ü أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الإستثمار... الخ.
- ü تقييم مردودية الإستثمارات، حيث الإستثمار المهم هو ذلك الإستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي.
- ü من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.
- ü مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لان أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة؛
- ü التفاوض مع الموردين لتمديد أجال الدفع حتى يزداد هامش الأمان؛

## خلاصة

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تملئها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء بناء على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة. ونحن في هذه المداخلة ركزنا على نقطة واحدة وهي جدول التدفقات الخزينة، علما أن كل النقاط الأخرى من الهيكل المالي والربحية وغيرهما تبقى مهمة.

سيصبح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات غنيا جدا، فإذا كان بعض المحللين، حاليا، يركزون على حساب النتيجة، فإن معايير IAS-IFRS تعيد النظر في النتيجة بسبب بعض الإتفاقات المحاسبية، فعلى ما يبدو سيفضل المحللون جانب تدفقات الخزينة المستقلة عن هذه الإتفاقات المحاسبية.

لا نرى مشكل المعايير المحاسبية في حد ذاتها في المؤسسات الجزائرية، بحيث نجد أن هناك جهودا مهمة من طرف لجنة المحاسبين (CNC) لدراسة وتحليل هذه المعايير، بقدر ما نراه في محيط المؤسسات غير الملائم تماما لما تتطلبه هذه المعايير. ان الأمر يستدعي أيضا إستقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية؛ وخاصة المؤهلة في الجانب المالي والمحاسبي؛ إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات والقيام بدورات تدريبية للإطارات لرفع مستواهم العلمي والعملية. ان تخوفنا من عدم توفر الظروف اللازمة لتطبيق هذه المعايير يبعث الى التخوف من عدم انجاح عملية التحليل المالي بدورها.

## قائمة المراجع:

1. عبد الغفار حنفي، اساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوي، الدار الجامعية ،سنة2004
2. منير صالح هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة -2-، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،1991.
3. حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الاولى، 1998، ص81.
4. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان،2000.
5. السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000
6. يوسف قريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006.
7. Pierre Pauchere ,Mesure de la performance financiere de l'entreprise , OPU, Alger.1993
8. Pierre Vernimmen, finance d'entreprise ,4éme édition dalloz, 2000
9. Jean Barreau, Jacqueline Delahaye, Gestion Financière Manuel et Applications, Epreuve n<sup>04</sup> 10<sup>ed</sup> édition, Dunod Paris 2001